«المشروعات الصغيرة» .. مولد سنوى .. بلا شيوخ

منذ عام تقريبا عقد المنتدى الأول لتطوير وتمويل المشروعات الصغيرة والذى توصل الى عدد من التوصيات لم تختلف كثيرا عن توصيات المنتدى الثانى الذى عقد مؤخرا تحت عنوان «بناء تنافسية افضل لدعم التنمية» وقبل ذلك بأيام قليلة عقد منتدى البحوث الاقتصادية مؤتمرا للاعلان عن نتائج دراسة تمت فى 4 دول عربية منها مصر التى ضمت عينتها 5 آلاف منشاة ولم تختلف ايضا نتائجها وتوصياتها عما سبق!

ويبدو ان مولد «المشروعات الصغيرة» غالبا ما يكون فى شهر مايو من كل عام ورغم ان سمة الموالد بعد فضها ان يكون هناك رابح وخاسر لكن يبدو ان مولد المشروعات الصغيرة يخرج دائما دون تحريك للمياه الراكدة فى هذا القطاع الحيوى الذى اصبح بؤرة للمعوقات والمشكلات..

ورغم ما يحسب للحكومة من سرعة اقرار قانون ينظم هذا القطاع بمجلس الشعب بعد 18 شهرا من المباحثات والدراسات المستفيضة.. الا ان القانون الذى لم يضف جديدا لمحاولة انقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تقدر نسبة 70٪ منها بانها غير رسمية كما شهد قبل اقراره فى مجلس الشعب كثيرا من المنازعات حول الاختصاصات.. وسعت جميع الاطراف الى اخذ قطعة من الكعكة التى قاربت على الانتهاء دون ايجاد حلول فعلية لمشاكله بما يتناسب مع اهمية هذه المشروعات للاقتصاد القومى وحول هذه القضية.. نطرح هذه الرؤى.

د. عالية المهدى :

مؤشر من 8 نقاط لنجاح هذه المشروعات

العدل.. مساواة المشروعات «الصغيرة» بإعفاءات «الكبيرة»

القانون الجديد أخفق فى ربطها بمواجهة البطالة .. والتصدير .. والتطوير

أكدت الدكتورة عالية المهدى وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون الدراسات العليا والبحوث ان قانون تنمية الصناعات الصغيرة رغم أنه يعكس إدراك الحكومة لأهمية المشروعات الصغيرة.. إلا أنه أخفق فى عدد من النقاط المهمة على رأسها أنه لم يأخذ فى اعتباره ربط حوافز ضريبية للمشروعات التى تساهم فى حل مشكلة البطالة.

كما أوضحت انه رغم اهتمام الحكومة بزيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة فان ذلك لم يظهر فى القانون من خلال ربط الحوافز الضريبية أيضا بالتصدير وكذلك تطبيق ما تقوم به فى معظم دول العالم بخصم مصروفات البحث والتطوير من الضرائب.

د. عالية المهدى

وقالت إن القانون تضمن 4 مميزات وهى: تسهيل إجراءات التسجيل وتخصيص 10٪ من التوريدات الحكومية من منتجات المشروعات الصغيرة و10٪ من مساحة المدن الصناعية الجديدة لها بخلاف الاتجاه لإنشاء صناديق تمويل للمشروعات الصغيرة على مستوى المحافظات. وأشارت إلى ان التعداد العام لهذه المشروعات طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزى فعددها 2 مليون منشأة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية.. ورغم ان معدل النمو لهذه المشروعات بطئ فى عام 2002–2003 إلا أن معدل النمو فى مشروعات صعيد مصر أعلى من الوجه البحرى ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل الاستثمارات المتدفقة لجنوب الوادى من جمعيات رجال الأعمال بالإضافة إلى تعطش المنطقة لفترة طويلة وكذلك تركز معظم عمل الجهات المانحة فى الصعيد.

8 محددات

وأشارت الدكتورة عالية إلى أن هناك 8 محددات لنجاح أو فشل أى مشروع صغير أولاً: أن يكون المشروع فى منطقة تجمع مهنى مثل منطقة «المناصرة» فالمشروعات الصغيرة فى هذه التجمعات تكون أكثر نجاحاً.. ثانياً: الأدوات المستخدمة فى المشروعات فإذا كانت حديثة ومتقدمة فان ذلك يزيد من انتاجية المشروع.. ثالثاً: الكثافة الرأسمالية للمشروع بمعنى أنه كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد من رأس المال كان ذلك دليلاً على نجاح المشروع.. رابعاً: الموقع الجغرافى بمعنى وجود المشروع فى منطقة حضارية أو قريباً من الأسواق المركزية.. خامساً: أن يكون المشروع رسمياً وتم تغطية جميع إجراءاته وهو أكثر الأسباب للنجاح حيث إن العمل بصورة غير رسمية لا يمكنك من العمل بنجاح أو التفكير فى تكبير المشروع ونجد ان معظم من يعمل بشكل غير رسمى يتخوف من الضرائب.. سادساً: ان يكون صاحب المشروع رجلاً وهو ما يعنى أن السيدات حظهن أقل من حيث فرص نجاح مشروعاتهن أو قبول التعامل معهن.. سابعاً: توافر مقومات البنية الأساسية.

أتخوف أن يصبح الوجه البحرى مهملاً رغم كثافته السكانية

مشروعات الشباب

وأوضحت الدكتورة عالية المهدى ان معظم المشروعات الصغيرة التى يتم اغلاقها فى السوق هى تلك التى بدأت تحت ضغط الحاجة مثل مشروعات شباب الجامعات الذين لا يملكون خبرة التعامل فى السوق كما أن الصورة غير الرسمية لهذه المشروعات هى ما تسهل دخولها وخروجها من السوق وهذه النسبة غير الرسمية تبلغ 70٪ من المشروعات الصغيرة.

كما أشارت إلى أن حجم صادرات المشروعات الصغيرة لا يتجاوز 1٪ بينما تمثل حوالى 35٪ من الصادرات الصناعية للهند وكوريا وتايلاند وسنغافورة من المشروعات الصغيرة.. وأوضحت ان الـ 200 ألف قرض التى أعلن عنها مؤخراً الصندوق الاجتماعى للمشروعات الصغيرة خلال عشر سنوات هو فعلياً لم يتعد حتى الآن أكثر من 100 ألف مقترض حيث يقوم الصندوق بمنح قرضين أو أكثر لشخص واحد إذا نجح فى تسديد القرض الأول، بالإضافة إلى أنه أقل من 0.5٪ من المشروعات الصغيرة تحصل على معونات فنية أو استشارات مشيرة إلى أن منطقة الوجه البحرى تم اهمالها فى خطة القروض وذلك يرجع إلى الاهتمام المتزايد بالمدن الصناعية الكبرى وجنوب الصعيد باستثناء محافظة دمياط من الوجه البحرى وتبدى تخوفها من أن يتحول الوجه البحرى إلى منطقة مهملة رغم أنه الأعلى من حيث الكثافة السكانية.

وتساءلت الدكتورة عالية ما منطق الحكومة فى إعفاء المشروعات الصناعية الكبرى لمدة 10 سنوات وفى نفس الوقت تفرض ضرائب مرتفعة على المشروعات الصغيرة.. وأكدت ان هناك دراسة أمريكية توضح انه فى حالة تخفيض الضرائب ينشط الاقتصاد وأوضحت انها ضد الاعفاء على أساس ان المساواة فى الظلم عدل خاصة مع ما هو قادم من تخفيض لسعر الضريبة وتدعو إلى عدم المساس بالإعفاءات التى تمت خلال السنوات الماضية.. مشيرة إلى أن المشروعات الصغيرة يتم محاسبتها كضريبة على الدخل وهى مرتفعة جداً فى مصر.

■ محمد الشيخ ■

رئيس «لجنتها» فى اتحاد الصناعات:

نقطة الانطلاق لقمة الهرم الصناعى

حدد الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات 3 أهداف استراتيجية تعلق عليها الدولة من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وقال إنه بدون انتشار الصناعة الصغيرة فقمة الصناعة لن تصل إلى نقطة انطلاق.

وأوضح ان الهدف الاقتصادى يعتمد على 6 محاور هى: التوزيع العادل للدخل القومى متمثلاً فى دعم النشاط السكانى على امتداد الرقعة الجغرافية، وتنمية المدخرات المحلية لرفع معدلات الاستثمار والعائد على الاستثمار القومى والتحكم فى معدلات التضخم، وزيادة الطلب على استخدام الخامات المحلية أو المدخلات المحلية والمساهمة فى تحقيق توازن أفضل فى ميزان المدفوعات بإحلال واردات محلية محل واردات مستوردة.. وإعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر.. وتوفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية.. والاقتراب من منطقة إعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه الأكثر اقتصادية.

ويعتمد الهدف الخاص بالتنمية بالبشرية على 4 محاور هى: توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجى والرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة، وترسيخ المفاهيم الصناعية بدءاً من مستوى المجتمع غير الصناعى وتشجيع الابتكار على مستوى القرية والمدينة الصغيرة وايجاد فرص أوسع للأسر لتصبح منتجة.

أما الهدف الثالث فيتعلق بالتوجه التكنولوجى ويعتمد على 3 محاور هى: توظيف المهارات الحرفية لتتكامل مع مجتمع صناعى أكثر تنظيماً.. والتأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها.. والعمل على التكافل الصناعى بمفهومه العلمى والتطبيق من حيث تبادل المنافع بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأكبر حجماً.

خبراء الصندوق:

يكفينا شرف المحاولة .. ولسنا سبب المشكلات

نادر رياض

على العكس من الصورة التى ينظر بها العديد من الخبراء الى دور الصندوق الاجتماعى للتنمية وتشكيكهم فى تحقيق الصندوق للهدف الذى أنشئ من اجله عام 1991 يرى خبراء الصندوق انه ليس فى الامكان ابدع مما كان وان مجرد الاستمرار دون اضافة فى ظل الظروف العالمية هو فى حد ذاته انجاز يحسب للصندوق.. مؤكدين ان ما تمر به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات ليس بمعزل عما تمر به الصناعات الكبيرة من ركود ومشكلات تمويلية وغير ذلك.

ويؤكد يحيى العجمى رئيس جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ان التمويل يمثل العقبة الرئيسة للمشروعات الصغيرة التى تعانى عدم حصولها على الخدمات التمويلية المناسبة لتغطية احتياجاتها على اسس تتسم بالاستمرارية فاغلب مؤسسات القطاع المالى وادواته غير مهيأة لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح العجمى ان الصندوق يركز على تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة حيث بلغت حصيلة قروض الصندوق التى تم تمويلها للمشروعات الصغيرة من خلال البنوك حتى ابريل 2004 حوالى 4 مليارات جنيه حققت حوالى 200 الف مشروع صغير أدت الى توفير اكثر من 800 الف فرصة عمل.

واشار العجمى الى ان المشروعات الصغيرة تواجه العديد من العقبات منها عقبات بيروقراطية ومشكلات ادارية وتمويلية وفنية.

وبين العجمى ان قصور التشريعات والقوانين وعدم تفهم المؤسسات المصرفية بطبيعة المشروعات تحول دون اقراض الشركات الصغيرة.. ويسعى الصندرق للتوصل الى منظومة عمل جيدة ومتطورة لها القدرة على سرعة ودقة وتيسير تمويل المشروعات الصغيرة وتتميز بالقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

ومن جانبه اوضح عصام القرش مدير اول التخطيط الاستراتيجى والمتابعة بالصندوق ان اهم المشكلات التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة فى تعاملها مع القطاع المصرفى هى: المغالاة فى الضمانات وعدم ملاءمة قيمة القرض الذى تم الموافقة عليه للمتطلبات النقدية للمشروع.. وفرض رسوم اضافية على المقترضين بما يزيد من تكاليف التمويل، وعدم ملاءمة شروط القرض لطبيعة المشروع وكذلك عدم الموافقة على منح قرض جديد لمشاريع قائمة وناجحة وتحتاج لتمويل اضافى بالاضافة الى عدم تحديد المستندات المطلوبة بشكل واضح مرة واحدة وامتداد فترة الحصول على القرض الى مدة طويلة قد تصل الى عام. الاتجاه السلبى لدى بعض الاجهزة المصرفية عند التعامل مع اصحاب المشروعات الصغيرة قياسا بتعاملها مع المشروعات الكبيرة.

محمد عبدالحميد رئيس شركة «مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة»

نحن موجودون .. فلماذا التفكير فى كيانات أخرى؟

دعا محمد عبدالحميد محمود رئيس مجلس إدارة شركة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والعضو المنتدب لها إلى العمل على دعم الشركة ككيان قائم موجود فى هذا المجال بدلا من إنشاء كيانات مماثلة وقال: مادامت الآلية موجودة فى السوق وتقوم بدورها نحو المشروعات الصغيرة ولديها الطاقة الضمانية التى تستوعب المزيد منها فلماذا التفكير فى كيانات أخرى بدلا من تدعيم الكيان القائم.

ويوضح محمد عبدالحميد محمود أن الشركة وضعت معياراً للمشروع الصغير بأنه المشروع الذى لا تقل استثماراته عن 40 الف جنيه ولاتزيد على 10 ملايين جنيه.

أما المشروعات المتناهية الصغر والتى تدخل فى نطاق عمل الشركة فهى المشروعات التى تقل استثماراتها عن 40 الف جنيه ولايزيد عدد العاملين بها على 6 عمال.

وردا على سؤال حول درجة المخاطر فى هذه المشروعات أوضح أن لها طبيعة متناقضة فعندما يكون صاحب المشروع ذا خبرة جيدة ورثها عن ابيه وجده فإن ذلك يعطى لمشروعه جدارة عالية تقلل من المخاطر والعكس صحيح وهو ما يتطلب أن يبدأ الشاب الذى لا يمتلك الخبرة بالعمل فى مشروع قائم حتى يكتسب الخبرة الكافية ويبدأ بعدها مشروعه الخاص، أو ان يتوجه لمشروعات خدمية لا تحتاج للخبرة.

محمد عبدالحميد

وحول قانون المشروعات الصغيرة وقدرته على حل مشكلات هذه المشروعات أوضح رئيس شركة مخاطر الائتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة أنه يكفى تسليط القانون للضوء على اهتمام الدولة بها ولكن يبقى ان قانونًا واحدًا لن يحل مشكلاتها وانما تحتاج لقناعة جميع الأجهزة بالدولة بالتيسير لهذه المشروعات وعلى رأسها المحليات التى تمنح رخص التشغيل ويقول: كم من مشروع حتى الآن يعمل فى الظلام لعدم تمكنه من الحصول على التراخيص اللازمة وعلى سبيل المثال فإن 90٪ من المشروعات فى مدينة السلام غير مرخص رغم ان بعضها يعمل منذ أكثر من 10 أعوام ومازالت مهددة بالاغلاق وذلك بخلاف مشكلة الضرائب، ونادينا كثيرا بضرورة اعفاء المشروع الصغير فى بدايته لمدة 3 سنوات، كما يجب وضع معايير عادلة للتعامل مع الضرائب ووجود جهة واحدة تتولى رعايتها وتكون ملمة بطبيعة مشاكل المشروعات.

ويوضح رئيس شركة مخاطر الائتمان المصرفى أن حالات التعثر التى ظهرت مؤخرا وهزت الثقة فى السوق المصرى احرزتها بعض الممارسات الخاطئة فى تركيز منح الائتمان لمشروعات كبيرة ومتعددة فى مجالات كثيرة دون دراسة متأنية وتحوط كاف من البداية ويقول: لا يعقل أن يكون صاحب مشروع متخصص فى سلعة ما يتطور ويتوسع وينشئ أكثر من 25 مشروعا فى مجالات مختلفة دون ان يتعثر.

ويدعو إلى العودة مرة اخرى إلى احترام التخصص والتوسع الرأسى فى المشروعات وليس الأفقى والأخرى برجل الأعمال الذى ينجح ويبرز فى صناعة ما أن يتوسع فى تلك الصناعة ويطورها وليس فى أن يتطرق إلى مجالات متعددة لا علاقة له بها مما يشتت جهده ومتابعته ويؤدى به إلى التعثر والفشل.

■ راوية الجبالى ■

الخبراء الدوليون:

الإقراض ليس عملاً خيرياً .. ومطلوب بنوك متخصصة

أعلنت قمة الثمانى السابقة أن عام 2005 سيكون عام الاقراض للمشروعات المتناهية فى الصغر ويرى الخبراء الدوليون أن تمويل هذه المشروعات ليس بالأمر الهين رغم وجود عدد من التجارب الدولية الناجحة.. ومن جانبها توضح ليلى درويش مساعد ممثل الصندوق الانمائى للأمم المتحدة بالقاهرة أن من ضمن الأهداف المائة للألفية هو دعم المشروعات الصغيرة وهو مايرتبط بدوره بأهداف أخرى.. وأكدت أن الاقراض الصغير ليس عملا خيريا وإنما هو لخدمة الطبقات الفقيرة فى المجتمع.. وطالبت بأهمية إقامة بنوك متخصصة للفقراء لمساعدتهم فى إقامة مشروعاتهم أو عقد تحالف بين البنوك لإنشاء بنك متخصص فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية. ومن جانبه أوضح خافير رايل أحد أخصائيى البنك الدولى فى مجال اقراض المشروعات الصغيرة أن هذه القضية أصبحت «موضة» على حد تعبيره.. مشيرا إلى أن جدول أعمال قمة الثمانى تضمن بنداً عن المشروعات الصغيرة والمتناهية.. وبين خافير أن الائتمان متناهى الصغير ليس قروضا فقط وإنما خدمات هائلة مثل التأمين وخدمات مصرفية.. وأوضح أن المشكلة الكبرى التى تواجه الاقراض الصغير هى تكلفة المعاملات حيث انفقت 23٪ من تكلفة التشغيل لهذه القروض خلال عام 2003.

كما أشار إلى أن هناك أسواقا هائلة تدخل ضمن قروض الفقراء حيث يقدم أحد البنوك الهندية مليار دولار لتمويل قروض الفقراء سنويا وبنك «كايشا بنك» فى البرازيل لديه شبكة من 9 آلاف فرع لتقديم هذه القروض.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٤/٦/٧